# معضلة الإصلاح السياسي و «القدوم الثالث» لإفريقيا



د. حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة

شهدت إفريقيا على مدى العقود الستة الماضية، منذ تحقيق الاستقلال الوطني، تحولات متباينة ومتقلبة في مسيرة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ففي سنوات الحرب الباردة، تبنّت العديد من الدول الإفريقية نُظُماً تسلطية أوتوقراطية مدعومةً من الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة، على أنّ نهاية الحرب الباردة أفضت إلى تقدّمٍ واضح في مسيرة الإصلاح السياسي داخل الدول الإفريقية.

وطبقاً لتقديرات مؤسسة «فريدوم هاوس»، بالولايات المتحدة، فإنه في عام ١٩٨٨م تمّ تصنيف ١٧ دولةً فقط، من أصل ٥٠ دولةً إفريقية، على أنها «حرّة» أو «حرّة جزئيّاً». وسرعان ما ظهر واضحاً تأثير التغيّر في بنية النظام الدولي على أنظمة الحكم في إفريقيا التي تعرضت لضغوط كبيرة من الداخل والخارج. وكانت عملية الانفتاح السياسي والاقتصادي من أجل إرساء قواعد الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في إفريقيا غالباً مضطربة ومعقدة، ولكنها في النهاية مثّلت ما أُطلق عليه «القدوم الثاني لإفريقيا»؛ قياساً على مرحلة التحرر الأولى من الاستعمار. وتشير أدبيات معهد الدراسات الأمنية بجنوب إفريقيا إلى: أنّ العنف المرتبط بالانتخابات كان أحد العوامل المهمّة الدافعة لزيادة حدّة مستويات الصراع السائدة المصاحبة للتحولات الديمقراطية[١].

ترى هذه الدراسة أنّ «الإصلاح السياسي» يعني تبنّي سياسات تعددية تقوم على المنافسة السياسية في الدول الإفريقية. وبشكلٍ أكثر تحديداً؛ نعرّف الإصلاح بأنه: التحول من النظام اللاحزبي، أو الحزب الواحد، إلى نظام التعدد الحزبي التنافسي، أو من نظام حكم عسكري إلى حكومة مدنية. على أنّ ذلك لا يعني تجاهل الحريّات والحقوق السياسية، مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والحق في التصويت والترشح للمناصب العامة، بما في ذلك منصب الرئاسة. ولعلّ هذا الفهم يرفض ما ذهب إليه بعض الدارسين من التمييز بين الإصلاح السياسي وعملية التحول الديمقراطي[٢]، فالإصلاح هو جزءٌ لا يتجزأ من عملية الدمقرطة.

لقد شهدت إفريقيا العديد من الإصلاحات السياسية التي أفضت إلى تحولاتٍ ديمقراطية فارقة، في عام ١٩٩١م؛ أدت الانتخابات التعددية إلى انتقالٍ سلمي للسلطة في كلّ من بنين وزامبيا، في كلا البلدَيْن تغلبت المعارضة على رئيس الدولة وحزبه الحاكم. وفي عام ١٩٩٤م؛ تخلّصت جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري لصالح حكم الأغلبية السوداء، وتمّ انتخاب نيلسون مانديلا رئيساً للبلاد. وسرعان ما أضحت الانتخابات التنافسية أداةً مهمّة في حدوث الانتقال السلمي للسطلة في إفريقيا، كما عكستها خبرات غانا وكينيا وملاوي. على كلّ حال؛ بحلول منتصف العقد الأول من هذا القرن التزمت معظم الدول الإفريقية التي لا يوجد بها حروب أهلية- باستثناء إريتريا وإسواتيني-، على الأقلّ من حيث المبدأ، بإجراء انتخابات تنافسية.

وقد اتخذت عملية الإصلاح السياسي طابعاً مؤسّسيّاً قاريّاً عندما أكد كلٌّ من الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) أهمية الحكم الرشيد، فقد وقّعت جميع البلدان الإفريقية على (نيباد)، وهي إطارٌ إنمائي يشدّد على المساءلة كشرط أساسي للتقدم الاقتصادي، حيث تنصّ على أنّ «التنمية مستحيلة في ظلّ غياب الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان والسلام والحكم الرشيد».

### مصطلح «الحكم الرشيد»:

تشير الأدبيات إلى ثلاثة أبعادٍ رئيسية محدّدة لـ«الحكم الرشيد»: شكل النظام السياسي، وطبيعة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وقدرة الحكومة على صياغة سياساتها وتنفيذها والقيام بوظائفها. ومن ثَمّ؛ فإنّ للحكم الرشيد ثلاثة مجالات: سياسية واقتصادية وإدارية.

وعليه؛ فإنّ «الحكم الرشيد» يعني: تأسيس نظام لتحقيق المساءلة والشفافية والكفاءة في جميع مجالات الأجهزة الحكومية والإدارية[٣]. إنه يعني إعادة تشكيل المؤسسات العامّة وفقاً لعقد اجتماعي جديد (أيديولوجية)، وإعادة تعريف الدولة التعددية في الدستور.

(١) Cilliers, J. (2015). Future (im)perfect? Mapping conflict, violence and extremism in Africa ,Paper 287. Pretoria: Institute for Security Studies.

(٢) Ihonovbere, J. (1998). Where is the third wave? A critical evaluation of Africa's nontransition to democracy.. In J. M. J.Ihonovbere., Multiparty Democracy andPolitical Change. Aldershot: Ashgate. Hutchful, E. (1997). Militarism and Problems of Democratic Transitions. Democracy in. In Ottaway, M. (1997), Democracy in Africa. Boulder: Lynne Rienner.

(٣) Azeez, A. (2018). Democratic Consolidation and Good Governance in Africa: Assessing the Incidences of Poverty and Corruption in Four African States. Bangladesh e-Journal of Sociology., 15 (1).

من المعتقد أنّ ميزات الحكم الرشيد هذه يمكنها أن تعالج بشكلٍ أكثر فاعلية العلل الاجتماعية للفقر والفساد التي عانت منها إفريقيا سنين عدداً. كما أنّ الحكم الرشيد يعني أيضاً اتخاذ تدابير لتحقيق السلم الأهلي والحفاظ على القانون والنظام، مما يجعل من الممكن تحفيز الاقتصاد لزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل.

وفي السياق الإفريقي؛ يمكن أن يطرح الحكم الرشيد علاجاً ناجعاً لمشكلات الفقر والفساد، إذ إنّ عنصر المساءلة يضمن تحسين أداء المسؤولين، وكذلك الاستخدام المناسب للموارد العامة. كما يضمن الحكم الرشيد الشفافية في العمليات الحكومية، مثل كيفية عمل الأحزاب السياسية الرئيسية، ومصادر تمويلها، وطريقة عمل الحكومة. ويرى بعض الكتاب أنّ المساءلة والشفافية في القطاع العام تجعل الدولة أكثر استجابةً لاحتياجات الفقراء؛ حيث تمكّنهم من رفع «أصواتهم» للتأثير في عملية تقديم الخدمات والسلع العامّة. وفي المقابل؛ فإنّ غياب المساءلة والشفافية يشجّع على تفشي الفساد، الذي يعني في جوهره «إساءة استخدام السلطة العامّة لتحقيق مكاسب خاصّة».

**هدف الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة، من خلال مراجعة الأدبيات والاعتماد على الاقتراب المقارن، بلورة بعض القضايا الأساسية المتعلقة بمبادرات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في إفريقيا وآليات الإصلاح، وهل تشهد إفريقيا لحظة ديمقراطية جديدة عبّر عنها البعض باسم «القدوم الثالث»، أو أنها تشهد من حيث جوهر وطبيعة الإصلاحات تراجعاً ديمقراطيّاً. ولعلّ ذلك يطرح سؤالاً عن التحديات التي تقف حجر عثرةٍ أمام الإصلاحات السياسية في البلدانِ الإفريقية.

## أولاً: رؤى الإصلاح السياسي في إفريقيا:

يمكن النظر إلى الأدبيات التي تتناول قضايا الإصلاح السياسي في القارة الإفريقية، منذ تسعينيات القرن الماضي وما بعدها، من خلال وضعها في سياق اتجاهَيْن رئيسيَّيْن؛ أحدهما متفائل، والآخر بالغ التشاؤم.

نتج التشاؤم من الخبرات المؤلمة التي عاشتها معظم البلدان الإفريقية أثناء انتقالها من الحكم الاستعماري إلى بناء مؤسساتها الوطنية بعد الاستقلال، فبالنسبة للعديد من الأفارقة لم يُترجم التحرر من الاستعمار إلى مكاسب ديمقراطية تقوم على أُسس الحكم الرشيد، بل كان واقع الحكم بعد الاستقلال في العديد من البلدان، مثل غانا وليبيريا، يعبّر عن هيمنة النُّظُم العسكرية التي تولت السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية. وفي بلدانٍ أخرى، مثل زامبيا وتنزانيا، كان واقع الحكم هو الهيمنة السياسية لحزبٍ واحد، وهو ما أدى إلى تقليل فرص المشاركة الشعبية الحقيقية. وبالنسبة لبلدانٍ أخرى، مثل زيمبابوي وأنغولا، كان الحكم الشخصي من قِبَل فئة أوتوقراطية مهيمنة هو التقليد الشائع، تميّز هذا النوع بالقمع، واستخدام القوة المفرطة، والتعذيب والسجن، لتحييد المعارضة، كما اتسم بانتشار الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة.

وعليه؛ فإنّ نمط الحكم في إفريقيا ما بعد الاستعمار (مدنيّاً أو عسكريّاً) لم يكن له علاقة بإدارة الشأن العام لصالح الأفارقة، ولكنه سعى للحفاظ على علاقات غير متكافئة بين المستعمرات السابقة والقوى الاستعمارية السابقة.

لقد شكّلت النخبة الحاكمة الإفريقية طبقة كومبرادورية، تعمل- بقصدٍ أو دون قصد- كوكيلٍ سياسي واقتصادي وثقافي لصالح القوى الرأسمالية العالمية. وعليه؛ فإنّ تلك الحكومات الإفريقية تقوم في واقع الأمر بإفقار الأغلبية المحلية، وهو ما يعني أن تكون الدولة قوية بما يكفي للسيطرة على التوترات والصراعات القائمة بين الجماهير نتيجة عملية الإفقار تلك. وبالتالي؛ فإنّ الاستبداد يصبح- والحالة تلك- هو النمط الراسخ للحكم في الدول الإفريقية، على الرغم من دعاوى التحول الديمقراطي.

أما رؤية التفاؤل؛ فقد نشأت من التطورات الدولية، التي أفضت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي في سبتمبر ١٩٩١م. كان التحول في بنية النظام الدولي فرصة ثانية لمعظم الدول الإفريقية، وقد وُصفت هذه اللحظة الإفريقية بـ«الاستقلال الثاني لإفريقيا» أو «القدوم الثاني»، وعبّر عنها بعض الدارسين بأنها تمثل «رياح التغيير» أو

«فجر حقبة جديدة»، أو «الربيع الإفريقي». بالإضافة إلى ذلك؛ كان سقوط الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا في عام ١٩٩١م، أمام حركة الديمقراطية متعددة الأحزاب بقيادة الزعيم العمالي فريدريك شيلوبا، والانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وفوز حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة مانديلا عام ١٩٩٤م، مبعث تفاؤلٍ بمولد عصر جديد.

## ثانياً: مبادرات الإصلاح والقدوم الثاني:

اتسمت «مرحلة القدوم الثاني» لإفريقيا بظهور عددٍ من القادة الجدد، الذين كانوا مصدراً يدعو إلى التفاؤل والتبشير بإصلاحاتٍ سياسية تنتظرها الجماهير العريضة في مجتمعاتهم. برز هؤلاء القادة الجدد في صفوف المتمردين الذين سرعان ما تدثروا بثياب الإصلاح الديمقراطي، وكان من بينهم: إسياس أفورقي (إريتريا) وبول كاغامي (رواندا) ومليس زيناوي (إثيوبيا) ويوري موسيفيني (أوغندا) وجون جارانج (جنوب السودان)، بيد أنّ قصة هؤلاء القادة الجدد تذكرنا بقصة الثعلب الذي ارتدى ثياب الواعظين (في قصيدةٍ لأحمد شوقي)، حيث تحولوا بخُطى حثيثة نحو الاستبداد والتخلّي عن وعودهم الإصلاحية. وعليه يصبح الدرس المستفاد: أنه مهما كانت وعودهم النبيلة، فإنّ هؤلاء الذين يصلون إلى السلطة غالباً من خلال البندقية؛ نادراً ما يتحولون إلى مصلحين سياسيّين يعملون وفق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد.

اتخذت مبادرات الإصلاح السياسي في مرحلة «القدوم الثاني» طابعاً سياسيّاً ليبراليّاً، بيد أنّ مضمون هذه الإصلاحات اختلف على نطاقٍ واسع بين الدول الإفريقية، لكن في جميع الحالات كانت تنطوي على تنازلاتٍ مهمّة من قِبَل النُّظُم الحاكمة، وذلك لصالح مزيدٍ من حرية التعبير وتكوين الجمعيات والمنظمات أو التعددية السياسية بشكلٍ عام.

**ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإصلاحات السياسية في هذه المرحلة:**

١- إصلاح الأحزاب الحاكمة؛ من خلال التعديلات في هياكلها وإجراءاتها.

٢- الإصلاح الإداري؛ بما في ذلك التغييرات في الممارسة البيروقراطية ضمن الإطار القانوني.

٣- الإصلاحات الدستورية؛ لمراقبة والتحقق من صلاحيات الحزب أو السلطة التنفيذية.

كان «الإصلاح الدستوري» هو الأكثر أهميةً وتأثيراً، ولاسيما تلك التي أضفت المشروعية على التعددية السياسية.

لم تكن الإجراءات والمبادرات التي اتخذها الزعماء الأفارقة بمثابة إصلاحٍ حقيقي؛ لأنها ببساطة أدت إلى تدوير أعضاء الحرس القديم بين الوظائف السياسية الكبرى. في هذه المرحلة؛ لم يكن هناك تغييرٌ هيكلي في المؤسسات السياسية، ولم يحدث توسيعٌ لدائرة المنافسة السياسية، ومع ذلك؛ شهدت بعض الدول الإفريقية تحت تأثير استمرار المعارضة الشعبية توجهاً نحو إدخال إصلاحاتٍ دستورية حقيقية من خلال حلولٍ مبتكرة وغير متوقعة.

في العديد من الدول، مثل بنين والكونغو الديمقراطية وتوغو، بدأ ظهور إصلاحٍ حقيقي عندما وافق كبار القادة على عقد مؤتمرات دستُورية شعبية غير عادية، استندت على قطاعٍ عريض من المصالح الاجتماعية المنظمة، في بنين مثلاً: فاز المؤتمر الوطني للقوى العاملة، الذي كان يضمّ سبعة وزراء ومشاركين من منظمات سياسية ودينية ونقابية، بتفويضٍ واسع النطاق لوضع دستور وطني جديد. في أماكن أخرى، مثل مالي والكاميرون وبوركينا فاسو، تمّ تبنّي المناقشات الدستورية داخل هياكل الحزب الحاكم. لقد أتاحت هذه المنتديات للأفارقة فرصة تاريخية لاختيار شكل الحكومات وابتكار المؤسسات الدستورية[1].

## ثالثاً: جدل اللحظة الديمقراطية والقدوم الثالث:

وفقاً لمؤشر فريدوم هاوس عام ٢٠١٩م؛ فإنّ ١١٪ فقط من سكان القارة يتمتعون بـ«الحرية» السياسية. ويؤكد

(١) Bratton, M. a. (1992). “Popular Protest and Political Reform in Africa”, Comparative Politics, 24(4), 419–442.

تشيسيمان- مؤلف كتاب (الديمقراطية في إفريقيا)[1]- هذا التحول السلبي في مسار الإصلاحات السياسية الإفريقية، حيث يشير إلى انخفاض مستوى الديمقراطية، الذي يُفهم على أنه احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية، على مدى العقد المنصرم. كما يوضح «مؤشر إبراهيم للحكم الإفريقي» أنّ التقدّم الديمقراطي يتخلّف كثيراً عن توقعات المواطنين. إنّ الغالبية العظمى من الأفارقة يريدون أن يعيشوا في ظلّ نُظم ديمقراطية، لكنّ نسبة الأفارقة الذين يعتقدون أنهم يعيشون فعليّاً في ظلّ نُظُم حرّة تتراجع من حيث العدد كلّ عام تقريباً. صحيحٌ أنّ الانتخابات المزيفة ليست بالأمر الجديد في إفريقيا، لكن حدثت تحولاتٌ مهمّة في الاتجاه الصحيح، مثل غانا وكينيا.

ومع ذلك؛ لا يزال الأفارقة يؤمنون بأهمية الإصلاحات السياسية ومزايا الحكم الديمقراطي، حيث تُظهر العديد من استطلاعات الرأي الخاصّة بمؤشرات أفروبارومیتر (٢٠١٩)، التي شملت أكثر من ربع مليون مقابلة أُجريت في جميع أنحاء إفريقيا على مدار عقدَيْن، أنّ الإصلاحات السياسية باتجاه الحكم الديمقراطي تُمثّل مطلباً شعبيّاً عامّاً[2]. وفي استطلاعات الجولة السابعة، التي أُجريت بين أواخر عام ٢٠١٦م وأواخر عام ٢٠١٨م في ٣٤ دولةً إفريقية، فضّل أكثر من ثُلُثي المبحوثين (٦٨٪) الديمقراطية على أشكال الحكم الأخرى. لقد رفض هؤلاء صراحةً الأشكال الاستبدادية للحكومة بصورةٍ أكثر وضوحاً، حيث لم يقبل ٧٢٪ الحكم العسكري بشكلٍ قاطع، وأجاب ٧٤٪ بالرفض لحكم الحزب الواحد، و٧٨٪ أشاروا لعدم جدوى حكم الشخص الواحد.

إضافةً إلى تفضيل الأفارقة للديمقراطية، ورفضهم الصريح للأشكال غير الديمقراطية للحكم من حيث المبدأ، فإنهم يفضلون أيضاً العديد من المؤسسات والعمليات الأساسية للحكم التي تقوم على مبدأ الشفافية والمحاسبة. في الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨م) أصرّ ثلاثة أرباع (٧٥٪) المبحوثين على صندوق الاقتراع، باعتباره الآلية الشرعية الوحيدة لاختيار القادة السياسيّين. كما كانت نسبة التأييد عالية للتعددية الحزبية التنافسية (٦٣٪)، وحرية تكوين الجمعيات والمؤسسات (٦٢٪)، ومساءلة الرئيس أمام الهيئة التشريعية (٦٣٪). كما اعتقد ٥٤٪ أنّ المعلومات الحكومية يجب أن تكون متاحةً للجمهور.

علاوةً على ذلك؛ أصرّ معظم المبحوثين على ضرورة احترام الرئيس للقانون وأحكام القضاء، كما أنهم فضّلوا القيود الدستورية على عدد الفترات الرئاسية.

**آراء الأفارقة حول درجة الديمقراطية التي يتمتعون بها في ٣٤ دولة إفريقية (٢٠١٦-٢٠١٨م)**

| مؤشرات الديمقراطية | النسبة المئوية |
|---|---|
| نادراً ما يتجاهل الرئيس القوانين والمحاكم. | ٥٥٪ |
| نادراً ما يتجاهل الرئيس البرلمان. | ٥٨٪ |
| حرية القول بما يعتقده الشخص ظلت ثابتة أو ازدادت. | ٦٧٪ |
| ظلت حرية الانضمام إلى المنظمات السياسية ثابتة أو ازدادت. | ٦٣٪ |
| ظلت حرية الجماعات المستقلة في العمل ثابتة أو ازدادت. | ٥١٪ |
| ظلت حرية المعارضة في العمل ثابتة أو ازدادت. | ٦٦٪ |
| حرية الصحافة في التحقق والنقد ظلت ثابتة أو ازدادت. | ٧٥٪ |
| الرئيس نادراً ما يتجاهل البرلمان. | ٦١٪ |
| يمكن للمرء أن يتحدث بما يفكر فيه إلى حدٍّ ما. | ٦٣٪ |
| الانتخابات الوطنية الأخيرة كانت حرة ونزيهة (بالكامل أو مع مشاكل بسيطة). | ٦٠٪ |

Source: Afrobarometer, Round 7, available at www.afrobarometer.org.

(١) Cheeseman, N. (2015), Democracy in Africa: successes, failures, and the struggle for political reform (New Approaches to African History), (Cambridge: Cambridge University Press).

(٢) Gyimah-Boadi, E. (2019). Aspirations and Realities in Africa: Democratic Delivery Falls Short. Journal of Democracy, 30(3), 86-93.

**الأسئلة التي أجاب عنها المبحوثون:**

- في رأيك؛ كم مرة يحدث في بلدك:
- هل يتجاهل الرئيس المحاكم وقوانين هذه الدولة؟
- هل يتجاهل الرئيس البرلمان ويفعل ما يريد؟
- ما مدى حرية الرأي في هذا البلد؟
- بشكلٍ عام، كيف تقيم درجة حرية ونزاهة الانتخابات الوطنية الأخيرة؟
- في رأيك؛ ما هي درجة الديمقراطية الموجودة في بلدك اليوم؟
- أرجو أن تخبرني إذا كان يوجد اليوم نوع ما من الحرية في القضايا التالية مقارنةً بما كان عليه الحال قبل بضع سنوات، أم أن الوضع لا يزال على ما هو عليه: («نفس الشيء» أو «مزيد من الحرية إلى حد ما» أو «حرية أكبر بكثير»)؟
- حرية الرأي في الموضوعات السياسية؟
- حريتك في الانضمام إلى أي منظمة سياسية تريدها؟
- حرية الجماعات المستقلة أو المنظمات غير الحكومية في التحدث أو عقد اجتماعات أو الدعوة إلى آرائهم بحرية، بما في ذلك انتقاد الحكومة إذا اختاروا ذلك؟
- حرية أحزاب المعارضة أو المرشحين في التحدث أو تنظيم التجمعات أو التعبير عن آرائهم أو انتقاد الحكومة؟
- حرية الإعلام في التحقيق والكشف عن أخطاء الحكومة أو انتقاد تصرفات الحكومة أو أدائها؟

لا شك بأنّ أحد معايير الإصلاح والتحول الديمقراطي في إفريقيا يتمثل في احترام حكم القانون، ولاسيما أن يترك الحاكم منصبه طواعيةً عند انتهاء فترة ولايته. لقد تمّ احترام القيود الزمنية التي تحدّد مدة الرئاسة في إفريقيا بشكلٍ يفوق تجاهل النصوص القانونية المحددة لهذا الأمر، ومع ذلك؛ ثمّة محاولاتٌ مستميتة من بعض الرؤساء وأنصارهم من أجل عدم تحديد فترات الرئاسة للبقاء في السلطة فترات أطول، وهو ما يُطلق عليه بعض الكتاب ظاهرة «الانقلابات الدستورية»، حيث يتمّ تعديل نصوص الدستور لجعل منصب الرئاسة من الناحية الفعلية مدى الحياة. ومنذ عام ٢٠٠٠م؛ حاول ما لا يقلّ عن ٣٠ رئيساً إفريقيا تمديد حكمهم، نجح من بينهم ١٨ رئيساً. ولا يخفى أنّ البلدان التي ليس لديها مددٌ رئاسية محددة تميل إلى أن تكون غير مستقرة؛ أكثر من تلك التي تحترم القيود الزمنية لولاية رئيس الدولة. إذا لم يحترم السياسيون حدود الفترة الزمنية المنصوص عليها في الدستور؛ فإنّ حكم القانون يفقد معناه، ويضعف إيمان المواطنين بالعملية الديمقراطية.

بيد أنّ الاحتيال القانوني يتجاوز مسألة قيود المدد الرئاسية، لقد أجازت الكثير من المجالس التشريعية في إفريقيا مشاريع قوانين مُقيِّدة لحرية التعبير، وتؤدي في النهاية إلى قمع المعارضة، وغالباً ما يبرر الزعماء هذه القيود، في ظلّ ظروفٍ استثنائية تمرّ بها مجتمعاتهم، بضرورة الحفاظ على النظام العام ومكافحة الإرهاب و«الأخبار المزيفة». إنّ خبرات دول، مثل تنزانيا وأوغندا، تؤكد أنّ الدولة التسلطية لم تعد تعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على سياسة العصا الغليظة لتكميم أفواه المعارضة، حيث تستخدم مقولة «سيادة القانون» من أجل التلاعب بالعملية القانونية لتحقيق أغراضها الخاصّة.

لقد أدت الانتفاضات الجماهيرية، التي قادها الشباب في أنحاء القارة للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والسياسية، إلى تحدي كلٍّ من الأنظمة القائمة وتنظيمات المعارضة التقليدية، فاضطرت هذه الأنظمة إلى تبنّي مبادراتٍ للإصلاح بعد سنواتٍ من الركود، وهو ما يعني أنها كانت في أضعف حالتها. في كلّ حالةٍ طالب المتظاهرون، كما في بامندا الكاميرونية وهراري وكمبالا وكنشاسا وأديس أبابا، بتبنّي أجندة التغيير الشامل، وليس فقط تجميل شكل النظام الحاكم من خلال تغيير جلده. أما في الدول التي استقرت فيها عملية التحول الديمقراطي، أو توجد فيها أحزابٌ حاكمة قوية، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، **فإنّ هذه الحركات الاجتماعية الجديدة كشفت عن بعض القضايا المهمّة، ومن ذلك:**

- أنّ أوضاع الانكماش الاقتصادي كشفت عن تزايد نسب البطالة وأعداد المهمشين، ويدعو الواقع الديموغرافي لإيلاء اهتمام أكبر بشباب إفريقيا، حيث توجد النسبة الأكبر من السكان في شريحة الشباب (بين ١٥ و ٢٤ عاماً)، ويتوقع أن تتضاعف بحلول عام ٢٠٤٥م، ويعني ذلك أنّ قضية البطالة وتمكين الشباب ستهيمن على السياسة الإفريقية على مدى العقود الثلاثة المقبلة، وعلى الرغم من أنّ معظم

صانعي السياســة يتحدثون عن الإصلاح الهيكلي؛ فإنّ قلة قليلــة منهم لديهم اســتراتيجية واقعيــة ويمكنهم تنفيذها لمواجهة ذلك.

- عندمــا تحــاول الأنظمة الإصلاح بعد ســنوات من الركود؛ فإنها تعي أنها فاقدةٌ للشرعية ولا تمتلك القدرة على تغيير مسار السياسة. وتتمثل الأسباب الرئيسية للمظاهرات والاحتجاجات الشعبية في بطالة الشباب، وارتفاع الأسعار، والركود الاقتصادي.

وقــد ابتكر النشــطاء طُرقاً جديدة لنشــر مطالبهم، كاســتخدام الناشــطين فــي زيمبابوي وســائل التواصل الاجتماعي لحشــد الدعم والتأييد، وإنشاء شبكات خاصّة افتراضية لتبادل المعلومات وإرســال الرســائل إلى العالم الخارجي.

## رابعاً: أنماط الإصلاح السياسي في إفريقيا:

**يمكن التمييز في مرحلة «القدوم الثالث» بين ثلاثة أنماط أساسية:**

### ١) نمط الإصلاح من داخل الحزب الحاكم:

اســتطاعت بعض الدول الإفريقية التي لديها أحزاب حاكمــة قوية تصحيح مســيرتها في ظلّ زعامــة جديدة، اســتجابةً للضغوط الشــعبية المطالبــة بالتغيير. من أهم نماذج هذا النمط: (المؤتمــر الوطني الإفريقي)، الذي قاد النضال ضــدّ نظام الفصل العنصري فــي جنوب إفريقيا، والذي بدَا وكأنه انحرف بعيداً عن المســار بعد سلسلةٍ من فضائح الفساد التي تورط فيها الرئيس جاكوب زوما. وبعد تنحي زوما عن الســلطة في فبرايــر ٢٠١٨م؛ قوبل انتخاب الرئيس «سيريل رامافوســا» بدرجةٍ كبيرة من الإثارة، أطلق عليها البعض ظاهرة «رامافوريا» مع رفع شعار «فجر جديد» لوصــف خطته للإصلاح السياســي والاقتصــادي. تعهد رامافوسا بجذب مائة مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى خمس ســنوات، وإصلاح الشــركات الخاســرة المملوكة للدولة، وأنشــأ لجنةً للتحقيق في الفساد في عهد سلفه، والتي اكتشفت بالفعل انتهاكات كبيرة من قِبَل موظفي الدولة الســابقين، وفي مايو ٢٠١٩م؛ فاز رامافوســا بولايةٍ جديدة.

### ٢) نمط الانتخابات التعددية:

تُعدّ الانتخابات التنافســية أحــد الاتجاهات الكبرى لعمليــات الإصــلاح السياســي فــي إفريقيا، وعــادة ما تســاعد العمليــة الانتخابية في زيادة نســبة المشــاركة السياســية للمواطنيــن، وعليــه؛ تعتبر الانتخابات ســمة مميزة للديمقراطيــة، وأحد المكونات الضرورية لبناء نظام ديمقراطــي فعّال، ويمكــن للمواطن اســتخدام التصويت العقابــي لمعاقبة السياســيّين الذين يخفقــون في الوفاء بوعودهم الانتخابية، هذا هو جوهر المساءلة الديمقراطية التي تفرض على السياســيّين المنتخبين الالتزام بالمساءلة أمام المواطنين.

بيــد أنه فــي إفريقيا، نظــراً لتأثير الإثنيــة، يميل المواطنون إلى التصويت لصالح الأحزاب السياســية التي تعوّل على عوامل أخرى غير كفاءة المرشحين، مثل الرابطة العِرقية، كما يمارس الدين أيضاً دوراً حاســماً في حشــد الناخبيــن، كما أظهرت خبرة نيجيريــا في عامَي ٢٠١١ و ٢٠١٥م عندما فاز محمد بخاري بنسبةٍ كبيرة من الأصوات.

إنّ المهــام الكبرى للانتخابــات المتمثلة في التفويض السياسي، واختيار النخب، والمســاءلة السياسية، وإضفاء الشــرعية على السلطة السياسية، والتعبير عن الرأي العام، تُعدّ جوهرية في عملية الإصلاح السياسي المرجوة.

### ٣) نمط الانقلاب الديمقراطي:

لقد تحدث بعض الكتاب في إفريقيا عن فكرة الانقلاب «الجيد» أو «الديمقراطي»، التي تُفسر على أنها تطوّرٌ إيجابي يعزز من عملية الانتقال الديمقراطي، ويمكن ملاحظة ذلك مــن ظهور جيل جديــد من الانقلابات فــي مرحلة ما بعد الحــرب الباردة يمثّل إلى حدٍّ كبيــر قطيعة من حيث الغاية والمآلات مع الخبرة التاريخية في الستينيات والسبعينيات، فقد أفضت كثيرٌ من هذه الانقلابات إلى انتخابات تنافسية، وليس إلى تأسيس نظام عسكري صرف كما كان متبعاً طيلة سنوات الحرب الباردة.

يُحدث «الانقلاب الجيد»، وفقاً لهذا الفهم، صدمةً في بنية الأنظمة الاستبدادية قد تجعلها تتهاوى، وتخلق الفرصة من أجل تأسيس نظام ديمقراطي أكثر انفتاحاً.

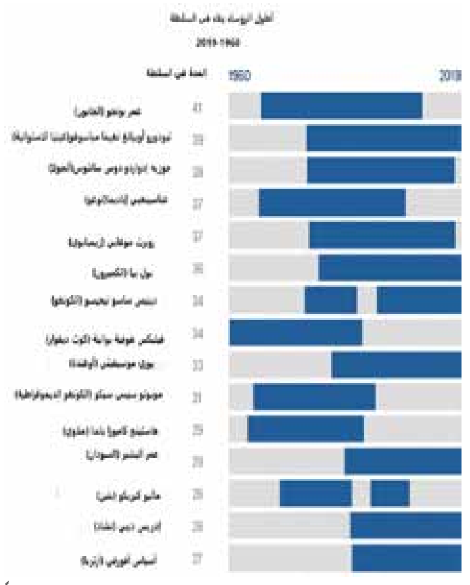
وعلى الرغــم من أنّ تاريخ الانقلابات العســكرية في إفريقيــا مليء- لســوء الحــظ- بأمثلة لقادة عســكريين انحازوا لدعم ســلطتهم ومواصلة الحكم الاســتبدادي بعد الانقلاب، فإنّ آخرين اختاروا طريق الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية، وربما كان مســتحيلاً القيام بذلك دون تدخّل الجيش.

ولعلّ من أبرز الأمثلة علــى الانقلابات الديمقراطية، تدخّــل الجيش فــي زيمباوي فــي نوفمبر عــام ٢٠١٧م، وإجبــار روبرت موغابي على الاســتقالة بعد نحو ٣٧ عاماً في الســلطة، ربما رحّب عامة النــاس الذين عانوا في ظلّ حكم موجابي الاستبدادي بتدخّل الجيش، واصفين إيّاه بأنه «انقلاب جيد»، بيد أنّ الأدلة تشير إلى أنّ النخبة العسكرية قامــت بالتدخّل لأنه كان في مصلحتهــم القيام بذلك، فقد قام الضباط الذين أشــرفوا على الانقلاب بتسليم السلطة إلى «إيمرسون مانانجاجوا» الذي كان حليفاً وثيقاً لموجابي، ويتمتع بدعم الجيش، وربما يشكك ذلك في إمكانية إضفاء الطابع الديمقراطي على زيمبابوي.

## خامساً: تحديات الإصلاح السياسي في إفريقيا:

مــع بداية العقــد الثالث من الألفيــة الجديدة عادت المدرســة التشــاؤمية لتتحدث عن «التراجع الديمقراطي» فــي جميع أنحــاء العالم، وليس فقط فــي إفريقيا، فثمة صعودٌ للقادة «الشــعبويين»، وهو ما يمثّل- من وجهة النظر الليبرالية- تهديــداً لدولة القانون، ومثلاً نشــرت فريدوم هاوس تقريرهــا لعام ٢٠١٩م بعنوان «تراجع الديمقراطية»، ولم تُســتبعد إفريقيــا من هذه التحليلات، ونشــرت مجلة «فورين أفيرز»، في عدد يناير٢٠١٩م، مقالاً بعنوان «تراجع الديمقراطية الإفريقية».

ولعلّ ما يثير القلق في مســيرة الإصلاحات السياسية الإفريقية منــذ نهاية الحرب الباردة هو عدم احترام القيود الزمنية لمدة الرئاســة، وظهور مصطلــح «الولاية الثالثة»، فقد اتجهت بعض الدول الإفريقية إلى تعديل الدســاتير إذا لزم الأمر لتمديد مدة الرئاســة وعدم تقييدها بفترتَيْن. في أوغندا مثلاً تمّ انتخاب الرئيس يوري موســيفيني لأول مرّة عام ١٩٩٦م، أي بعد عشــر سنوات من وصوله إلى السلطة قهراً. وفي ٢٠٠٥م، ولمواجهة القيد الزمني لمدة الرئاســة، قام بإزالة هذا القيد، وتمكّن من الفوز بمدد رئاسية جديدة، كما أنه يخطط للترشح مرّةً أخرى عام ٢٠٢١م؛ بعد أن ألغى القانونُ شرط الحدّ الأقصى لسنّ المرشح الرئاسي.




**ويمكن الإشارة إلى أهمّ القضايا التي تمثل تحدّياً لمبادرات الإصلاح والتحول الديمقراطي في إفريقيا على النحو الآتي:**

### ١- عدم استقلال القضاء:

يؤثر عدم اســتقلال القضاء على قــدرة المحاكم في تحقيــق العدالة وضمان تطبيق القانون، ولا شــك بأنّ دور القضاء دورٌ محــوري في أيّ عملية للإصلاح السياســي، فهــو مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بمهمّة إنفاذ القانون، ومســاءلة الموظفين العموميّين.

وتظهر الأدبيات الخاصّــة بعملية التحول الديمقراطي في إفريقيا أنّ عدم استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية يُعدّ أحد الأســباب الجذرية لعدم قدرة القضاء على تطبيق القانون. وقــد أظهرت نتائج تقرير مؤشــرات النزاهة في إفريقيا لعــام ٢٠١٩م، الصادر عن منظمة النزاهة العالمية، أنّ الاســتقلال القضائــي غير مضمون فــي حوالي نصف

الدول الإفريقية البالغ عددها ٥٤ دولة. كما تُستخدم بيانات النزاهة العالمية أيضاً في مؤشر إبراهيم السنوي للحكم الإفريقي الرشيد.

ونظراً لأنّ «الاستقلال القضائي» مفهومٌ واسع فضفاض؛ فقد حاولت مؤشرات النزاهة تقييمه من خلال: عملية التجنيد للسلطة القضائية، ودرجة استقلالية القضاة في إصدار الأحكام، سواء كانت الأحكام مبررة أو لا، وما إذا تمّ نشرها وإتاحتها للعامّة.

في بعض الحالات؛ قد يكون القضاة وقضاة التحقيق والمدعي العام واقعين تحت سيطرة السلطة التنفيذية، وهو ما يجعلهم عرضةً لتقلبات الأهواء السياسية. في الكاميرون، مثلًا، يجلس رئيس الدولة على رأس أعلى هيئة قضائية، وهي المجلس الأعلى للقضاء، الذي يشرف على التعيينات القضائية، وفي بعض الدول الإفريقية قد يكون للرئيس القول الفصل في اختيار قضاة المحاكم العليا، وعادةً ما تميل التعيينات التي يقرّها رئيس الدولة إلى تفضيل أهل الثقة بغضّ النظر عن معيار الجدارة، لأنّ وجودهم في السلطة القضائية يجعل احتمال مساءلة الحكومة أمراً مستبعداً، ويترك الباب مفتوحاً لجميع أنواع التأثير السياسي، بما في ذلك الضغط السياسي والتهديدات والرشوة.

ومع ذلك؛ حققت بعض الدول الإفريقية تقدّماً ملحوظاً في ضمان استقلال القضاء، ففي جنوب إفريقيا مثلاً يُعدّ حكم المحكمة الدستورية بتأييد تُهَم الفساد ضدّ الرئيس جاكوب زوما علامةً بارزة على استقلال القضاء.

كما شهدت الممارسة الإفريقية إلغاء نتائج الانتخابات العامة الرئاسية من قِبَل السلطة القضائية، لوجود مخالفات، في مرتَّين: الأولى في كينيا؛ بإلغاء المحكمة الدستورية لنتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠١٧م، والتي أُعلن فيها فوز الرئيس أوهور كينياتا. والثانية في ملاوي (فبراير ٢٠٢٠م)، عندما أمرت المحكمة الدستورية بإجراء انتخابات رئاسية جديدة، بعد إلغاء نتائج التصويت الذي أعاد انتخاب الرئيس بيتر موثاريكا في مايو ٢٠١٩م.

وعلى أية حال؛ يتفاوت مستوى الاستقلال القضائي في إفريقيا على نطاقٍ واسع، بين السياقات التي نادراً ما تسمح باستقلال القضاء؛ والسياقات التي تتمتع فيها المحاكم بمزيدٍ من السلطة في تحدي الحكومة.

علاوة على ذلك؛ تواجه المحاكم الإفريقية بشكلٍ عام تدخلات لا مبرر لها- تحدث بشكل غير رسمي غالباً- من خلال التعيينات المتحيزة للقضاة، والتهديدات اللفظية والجسدية، ودفع الرشاوى، أو الفصل من الوظيفة. كما تعتبر الشبكات غير الرسمية- التي تعكس روابط المصلحة المشتركة أو الدين أو القرابة أو الانتماءات السياسية- هي القنوات التي يمكن من خلالها ممارسة الضغط والتأثير على القضاة. ومع ذلك؛ يمكن للقضاة أيضاً بناء شبكات غير رسمية من خلال التواصل مع المنظمات القانونية، ومؤسسات المجتمع المدني، لتحصين أنفسهم ضدّ تدخّل السلطة التنفيذية، ولزيادة الشرعية المؤسّسية.

### ٢- تسييس الانقسامات العرقية:

إنّ توظيف «العِرق» من قِبَل النخب السياسية في إفريقيا، للتعبير عن الولاء السياسي، والتصويت في الانتخابات العامّة، واعتماد العِرق كمعيار لاختيار الموظفين الحكوميّين، أدى إلى مزيدٍ من تقويض دعائم الديمقراطية والإصلاح السياسي في المجتمعات الإفريقية.

وتطرح خبرة الإبادة الجماعية في رواندا، وأزمة دارفور، ومشكلات الفيدرالية العرقية في إثيوبيا، تجسيداً واقعياً للطبيعة الضارة والمعوّقة للسياسة العِرقية. ويمكن الإشارة هنا إلى كتابات جون لونسديل[١] عن تطور القومية العِرقية، والتعبئة السياسية للمجتمعات العِرقية، وتأثير ذلك على التطور الديمقراطي في إفريقيا.

وربما يُعزى فشل الإصلاح السياسي في الدول الإفريقية إلى هيمنة طبقة سياسية مستندة على شبكات المحسوبية العِرقية التي تتنافس من أجل السيطرة على موارد الدولة والسوق، وفي هذا السياق؛ أدت الإصلاحات

(١) Lonsdale, J. (2012). Ethnic patriotism and markets in African history. In J. L. H. Hino, Ethnic Diversity and Economic Instability in Africa: Interdisciplinary Perspectives (pp. 19-55). Cambridge: Cambridge University.

الليبرالية منذ نهاية الثمانينيات إلى إضعاف الدول وزيادة عدم المساواة الاقتصادية، ولاسيما الانقسامات الأفقية التي تشكّل الأساس المادي للنزاعات العِرقية، وهو ما يؤدي إلى تكريس أوضاع الفقر والتدهور الاجتماعي.

ومن المفارقات الجديرة بإمعانِ النظر: أنّ الجهود المبذولة على مدار العقود الثلاثة الماضية، من أجل الإصلاح السياسي في إفريقيا، لم تستطع الحدّ من الصراع العِرقي، بل جعلته في كثيرٍ من الأحيان أكثر كثافةً وعنفاً، وهو ما انعكس سلباً على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

**ويمكن الإشارة إلى ثلاث حالات مهمّة اعتمد التحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري فيها على توظيف أشكال مختلفة من الفيدرالية؛ من أجل استيعاب التنوع العِرقي وإدارته:**

أ- **إثيوبيا:** تبنّت إثيوبيا نمط الفيدرالية العِرقية، حيث كانت الرابطة الإثنية هي أساس تنظيم الولايات والتمتع بمزايا الحكم الذاتي[1].

ب- **نيجيريا:** بُذلت جهودٌ متعمّدة في نيجيريا لتفتيت المجموعات الإثنية الرئيسية الثلاث، بتوزيعهم على ٢٢ ولاية، كما أصبحت ١٤ ولايةً أخرى تضمّ مجموعات عِرقية غير متجانسة وأصغر حجماً، وفي الحالتَيْن أضحت الفيدرالية وسيلة لدمج واستيعاب النخب العِرقية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة العِرقية.

ج- **جنوب إفريقيا:** في جنوب إفريقيا؛ تمّ تأسيس المقاطعات التسعة للاتحاد بحيث لا تحتوي على أغلبية عِرقية في أيٍّ منها، ويوصف النظام رسميّاً بأنه «اتحاد موحد»، يتمتع بسلطات قوية للحكومة المركزية.

ويلاحظ أنه في هذه الدول الثلاث: أدت هيمنة حزب واحد على الحكومة المركزية، من الناحية الفعلية، إلى زيادة السلطة المركزية للدولة على حساب الوحدات الفيدرالية.

ومع ذلك؛ أدت التحولات السياسية والاقتصادية، منذ نهاية التسعينيات، إلى تفاقم النزاعات العِرقية والتعبئة السياسية للمجتمعات العِرقية، واشتدت المنافسة بين شبكات المصالح العِرقية للحصول على موارد الدولة من خلال العملية الانتخابية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان للإصلاح السياسي، من خلال حظر الأحزاب العِرقية بشكلٍ صريح و/ أو مطالبة المرشحين بتحقيق الحدّ الأدنى من الدعم القومي في جميع مناطق البلاد، فإنّ السياسة العِرقية للنخب المتطرفة عِرقيّاً تتزايد في العديد من البلدان.

ونظراً لأنّ سياسات التعددية الحزبية، في سياق المجتمعات المنقسمة عِرقيّاً، تعتمد غالباً على حشد الجماعات العِرقية واللغوية للحصول على الدعم السياسي، فإنه غالباً ما تزيد الإصلاحات الديمقراطية من التوترات العِرقية، كحالة جنوب السودان في عام ٢٠١٦م، حيث أدت التوترات العِرقية إلى حربٍ أهلية بين أنصار الرئيس سلفا كير (الدينكا) وأنصار نائب الرئيس ريك ماشار (معظمهم من النوير).

### ٣- متلازمة الحكم الشخصي:

وقع العديد من الرؤساء الأفارقة ضحية لمتلازمة الحكم الشخصي وتكريس السلطة في أيديهم، ومن بينهم بول بيا رئيس الكاميرون، وتيودورو أوبيانغ نغويما رئيس غينيا الاستوائية، والرئيس يوري موسيفيني في أوغندا. ولا شك بأنّ الفشل في حسم آلية الخلافة السياسية قد عرّض الرؤساء الأفارقة لخطر الطرد من السلطة غالباً، كما حدث لروبرت موغابي وغيره كثير، على الرغم من وجود حالاتٍ قام فيها بعض الرجال الأقوياء بتسليم السلطة طواعيةً بعد سنواتٍ عديدة في السلطة، مثل الرئيس السابق لأنجولا «خوسيه إدواردو دوس سانتوس» عام ٢٠١٧م.

لكن لماذا يتمسك الرؤساء الأفارقة بالسلطة إلى هذه الدرجة؟ هناك عدة أسباب محتملة تجعل الرؤساء الأفارقة الحاليّين يترددون في التنحي عن السلطة، ربما كان السبب الأهمّ هو الخوف من التشهير والملاحقة القضائية، محليّاً أو دوليّاً، بل أصبح الخوف من الملاحقة القضائية الدولية عاملاً مهمّاً يفسّر رفض التنحي عن الرئاسة في إفريقيا،

---

(١) حسن، حمدي عبدالرحمن. (٢٠١٩). مصر وتحولات القرن الإفريقي. القاهرة: سلسلة كراسات استراتيجية- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

خاصّةً بعد تفعيل نظام روما الأساسي الخاصّ بالمحكمة الجنائية الدولية، والذي يبدو أنه استهدف القادة الأفارقة. ومن المرجح أن يكون الخوف من التخلّي عن حياة الترف والأبهة المضمونة أحد الأسباب وراء ذلك. ومن المثير للصدمة والدهشة في آنٍ واحد: أنه منذ عام ٢٠٠٠م حاول ثمانية عشر رئيساً إفريقيّاً، من بينهم فريدريك شيلوبا بزامبيا، وباكيلي مولوزو بمالاوي، وأولوسيجون أوباسانجو بنيجيريا، على سبيل المثال لا الحصر، تعديل الدستور للاستمرار في السلطة لفترةٍ أطول.

### ٤- تسييس الجيش:

تشكّل الانقلابات العسكرية، والتسييس المستمر للجيوش، أداةً لقمع حركات المعارضة والإطاحة بالأنظمة المدنية، وعليه؛ فإنّ العلاقات (المدنية - العسكرية) تؤثّر مباشرةً على عمليات الإصلاح السياسي، يؤكد مانجو[1] أنّ: «الجيوش الإفريقية تشكّل أكبر تهديد للمبادئ الدستورية والديمقراطية في القارة... إنّ فشل الدستورية والديمقراطية في إفريقيا، في مرحلة ما بعد الاستعمار، كان يرجع في المقام الأول إلى تدخّل الجيش على الساحة السياسية. تزخر إفريقيا بأمثلةٍ عديدة قام الجيش فيها بالاستيلاء على السلطة، أو تعليق العمل بالدستور كليّاً أو جزئيّاً، أو وضع نهاية قسرية لعمليات الانتقال التي بدَا أنها ناجحة».

ومع ذلك؛ فإنّ الجيوش تساعد أحياناً في عملية التحول الديمقراطي، وتتدخل خلال لحظات الأزمة لتطيح بالنُّظُم التسلطية المستبدة وتقف في صف الجماهير العريضة، فقد كان دور الجيش حاسماً، ومتناقضاً بالقدر نفسه، في التحولات الديمقراطية التي اجتاحت القارة الإفريقية في التسعينيات. لقد وجد «مايكل براتون» و«نيكولاس فان دي وال» أنّ الجيش كان من بين القوى الداعمة لعملية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في إفريقيا: من بين ١٣ حالةً للتدخّل العسكري خلال الانتقال الديمقراطي، ٦ منها مؤيدة للتحول الديمقراطي، و٧ معارضة له، وفي معظم الحالات كان تدخّل الجيش حاسماً.

**وعلى أية حال؛ لا يمكن تفضيل الحكم العسكري أبداً على الحكم المدني الاستبدادي، لعدة أسباب:**

أ- أنّ الحكم العسكري، في النهاية، يثير مشكلة وضع الجيش تحت السيطرة الديمقراطية، ويرتبط بذلك إشكالية وتحدي منع عودة الجيش إلى الحياة السياسية.

ب- كان للحكم العسكري في إفريقيا تأثيرٌ سلبي على المؤسسات العسكرية من حيث قضايا المهنية والكفاءة، وجميعها أمورٌ تمثّل مزيداً من التحدّي للمدنيّين في وضع الجيش تحت السيطرة الديمقراطية.

ج- أنّ الكفاح ضدّ الاستبداد العسكري، الذي يرتبط حتماً بديناميات القوة المتغيرة، لم يؤدّ في كثيرٍ من الأحيان إلى الديمقراطية، بل إلى أشكالٍ جديدة من العسكرة، وتكريس الطابع العسكري في المجتمع.

### ٥- الركود الاقتصادي:

تعترض مسيرة «القدوم الثالث» عقبة الركود الاقتصادي، بحيث إذا لم تتحسن معدلات النمو، فسيكون من المستحيل تقريباً على قادة هذه الدول الجُدد مواصلة الإصلاحات وتقليل مستويات البطالة الخطيرة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية؛ فإنّ إجراء إصلاحاتٍ سياسية حقيقية من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي.

إنّ إفريقيا تقف في منعطفٍ حرج على مسار التنمية المستدامة، ففي عام ٢٠١٥م، وقّعت البلدان الإفريقية على برنامجَيْن مهمَّيْن جدّاً بالنسبة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي؛ أولهما: أهداف

(١) Mangu, A. M. (2005). Challenges to Constitutionalism and Democratic Consolidation in Africa. Politeia, 24(3), 315–334.

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، ويهدف إلى مشاركة الجميع في عملية التنمية، وثانيهما: جدول أعمال الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣م، الذي يرفع شعار «إفريقيا التي نريدها». وفي هذا السياق؛ تواصل البلدان الإفريقية البحث عن تركيبةٍ مُثلى من السياسات للمساعدة في تسريع تحقيق هذه الأهداف، ومع ذلك يظلّ التمويل، بالنسبة للعديد من البلدان، أكبر عائق، بالإضافة إلى القدرة على التنفيذ.

### ٦- مناورات الدولة العميقة:

لا تزال القوى الرافضة للإصلاحات السياسية تحتل مراكز مهمّة ومؤثرة- ولو من خلف الستار- داخل النظام السياسي، إذا تحرك هؤلاء القادة المصلحون بسرعةٍ كبيرة فقد تقوم الأجنحة المنافسة بالتصدي لهم أو قيادة تمردٍ داخل الحزب. ومثلاً يقف الرئيس رامافوسا على قمّة هرم القيادة لـ(الحزب الوطني الإفريقي) الذي لا يزال أنصار الرئيس السابق زوما يتمتعون بمراكز قيادية داخله ويعارضون الحملة الحكومية ضدّ الفساد. أما الوضع في جمهورية الكونغو فهو أكثر خطورة، حيث يواجه تشيسيكيدي مراكز قوة كبيرة مرتبطة بالرئيس السابق جوزيف كابيلا الذي لا يزال شاباً نسبيّاً، ولا يزال حزبه هو المهيمن على الحكومة، أضف إلى ذلك؛ فإنّ آل كابيلا لن يقفوا مكتوفي الأيدي إذا شعروا أنّ مصالحهم الاقتصادية الضخمة مهددة.

إنّ تفكيك الدولة العميقة يعني في الواقع مواجهة العديد من المحتكرين في القطاع الخاص، مثل الاتصالات والبناء والنفط والمصارف، وتحرير هذه القطاعات، والسماح بالممارسات العادية غير المسيّسة.

## خاتمة:

لقد شدّد المثقفون الأفارقة، مثل كلود أيك وسمير أمين وعيسى شيفجي وإرنست وامبا ديا وامبا، منذ فترة طويلة على تحدٍّ مختلف للتحول الديمقراطي بمفهومه الليبرالي في إفريقيا: ثمة خياراتٌ سياسية محدودة في ظلّ عدم عدالة النظام الاقتصادي الدولي والتطور اللامتكافىء، والمشروطية السياسية والاقتصادية والأمنية النيوليبرالية التي تنطوي عليها أجندة المانحين، والدّور الغامض الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الأجنبية والوكالات الإنمائية داخل إفريقيا.

لا تزال إفريقيا تواجه ما أسماه ثانديكا مكنداواير في التسعينيات «الديمقراطية المفروضة»[١]، حيث أدى التبنّي الواسع النطاق للانتخابات متعددة الأحزاب إلى تغييراتٍ شكلية في بنية النُّظُم السياسية والاقتصادية، كما أنها لا تطرح بدائل يمكن الاختيار من بينها. وعليه؛ فإنّ هذه الديمقراطيات الناشئة تستجيب غالباً لمؤثرات دولية خارجية، إذ إنّ القرارات التي تؤثر في السياسة الاقتصادية تتخذها المؤسسات الدولية المهيمنة على نحوٍ يتجاوز طموحات الأفارقة ورغباتهم.

وإذا كانت الانتخابات مهمّةً في مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لأنها تبثّ روحاً جديدة في بنية النظام الحاكم، من خلال ما تطرحه من حواراتٍ ورؤى جديدة وزيادة نسبة المشاركة السياسية للجماهير، فإنها تعكس كذلك أزمة المعارضة وقدرتها على قيادة عملية التغيير السياسي.

وعليه؛ فإنّ آفاق الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي المنشود في إفريقيا؛ لا ينبغي أن تركّز فقط في الجوانب الفنية للانتخابات، ولكن في أشكال التنظيمات والحركات الاجتماعية التي تعبّر عن المطالب الملحّة للشعوب الإفريقية ■

---

(١) Mkandawire, T. (2010). Aid, Accountability, and Democracy in Africa. Social Research:From Impunity to Accountability: Africa's Development in the 21st Century, 77(4), pp. 1149-1182.